اقتصاد

دعم نقدي لـ7 ملايين سوداني

الخرطوم ـ **عبدالحميد عوض**

اتجهت الحكومة السودانية إلى تخفيف حدة التداعيات المعيشية لتعويم الجنيه وتهاويه أمام الدولار الأميركي، عبر تقديم دعم نقدي مباشر لملايين السودانيين. ودشنت الحكومة رسمياً، أمس الأربعاء، برنامجاً لدعم الأسر، تحت اسم «ثمرات» وذلك بتمويل داخلي وخارجي، لتخفيف الصعوبات المعيشية في البلاد.

ويقدم البرنامج، دعماً نقدياً مباشراً للمواطنين، ويستهدف نحو 7 ملايين شخص في البلاد، أغلبهم في الريف ومناطق النزاع، ويعمل البرنامج على امتصاص صدمة السياسات الإصلاحية الحكومية، بتخفيف الأعباء المعيشية، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي الدائمة وزيادة الشمول المالي.

وقال رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، خلال مشاركته في حفل التدشين، بمحلية جبل أولياء، جنوب الخرطوم، أمس، إن برنامج ثمرات يساهم في تخفيف الضائقة المعيشية، ويركز على الاستهلاك قصير المدى إلى الانتقال للتركيز على الاستثمار في القدرات البشرية الإنتاجية، طويلة المدى.

ويعاني السودانيون منذ أشهر طويلة من ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وشح في الخبز والوقود والدواء، كما ارتفعت معدلات التضخم إلى أكثر من 303 في المائة، بينما طبقت الحكومة منذ السبت الماضي، سياسة تحرير سعر الصرف، فارتفع بموجبها السعر الرسمي للدولار الأميركي، إلى أكثر من 370 جنيها في البنوك السودانية. وأعلن بنك السودان المركزي، الأحد الماضي، أنه أصدر تعليمات للبنوك بتوحيد أسعار الصرف الرسمية والموازية للبلاد.

وشدد حمدوك، على أهمية تنفيذ برامج ومشاريع حيوية لبناء دولة جديدة بدلاً مما كانت تقوم به مؤسسات الدولة سابقاً، لجلب الجبايات، وتمويل الحروب كأولويات، وتهميش المواطنين في مناطق عديدة من أنحاء السودان.

وأعلن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، في وقت سابق، تعهدهما بتوفير 110 ملايين دولار، لبرنامج ثمرات، كما قررت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا والسويد تخصيص مبلغ 78,2 مليون دولار للبرنامج، لتصل المبالغ الأوروبية للدعم إلى 188,2 مليون دولار، كما أعلنت أكثر من دولة تبرعها للمشروع.

من جهته، قال وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني، جبريل إبراهيم، أمس، إن بنود التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة وبرامج السلام حظيت في موازنة هذا العام الحالي بنسبة فاقت 50 في المائة من الصرف الحكومي، مشيراً إلى أن الموازنة مولت برنامج ثمرات وبرامج مهمة أخرى مثل برنامج سلعتي التعاوني، كجزء من أهم أولويات الإصلاح والقضاء على التشوهات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد السوداني. وأشار إبراهيم إلى أن برنامج ثمرات لدعم الأسر، من أهم برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة الانتقالية من أجل تخفيف الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

وقال الجهاز المركزي للإحصاء (حكومي)، الأسبوع الماضي، إن «معدل التغير السنوي (التضخم) سجل 304,22% لشهر يناير/ كانون الثاني 2021، مقارنة بـ269,33% لشهر ديسمبر/ كانون الأول 2020».

بيتكوين وتواطؤ الحكومات

مصطفى عبدالسلام

انتظرت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين أسابيع حتى تخرج محذرة من الاستثمار في بيتكوين باعتباره «من الأصول عالية المضاربة»، ومحذرة كذلك المستثمرين من خسارة أموالهم في تلك العملة. ولا نعرف هل التحذير الذي جاء متأخراً جداً هو خوف حقيقي على المستثمرين الذين راحوا يتدافعون نحو الاستثمار في تلك العملة الرقمية بلا عقل أو منطق، وخسروا نحو 14% من أموالهم بين ليلة وضحاها حينما تهاوي السعر من 58,3 ألف دولار إلى 47 ألفا، يوم الثلاثاء، أم خوف على مستقبل الدولار الذي بات بيتكوين وغيره من العملات الرقمية يهدده بشكل مباشر، بعدما باتت هذه العملات رقما صعبا في سوق المعاملات، وإعلان بنوك عالمية عن الاستثمار بها.

منذ بداية العام ارتفعت قيمة بيتكوين بمقدار الضعف، بل إن الارتفاع بلغت نسبته 75% يوم الأحد، ساعتها تيقن الجميع أن المضاربة وحدها هي التي تقف وراء قفزات أشهر عملة رقمية، وأن إقبال مؤسسات عليها، مثل تيسلا، ليس وحده مبررا لتلك القفزات. حتى أن الملياردير إيلون ماسك، الذي استثمر قبل أيام 1,5 مليار دولار في بيتكوين، قال في تغريدة إن العملة الرقمية قد يكون مبالغا في قيمتها، وهو ما تلاه انخفاضها الحاد الذي ترتب عليه خسارة رئيس تيسلا 15,2 مليون دولار من إجمالي ثروته في يوم واحد.

وباستثناء موقفي يلين وماسك المتأخرين بالتحذير من التدافع في الاستثمار في بيتكوين لم نجد موقفا دولياً وعربياً صارماً من المضاربات الأخيرة في العملات الرقمية، بل وجدنا مواقف نادرة وخجولة بعض الشيء رغم المخاطر الشديدة التي تكتنف الاستثمار في تلك العملات وعلى رأسها بيتكوين واحتمال تحولها إلى فقاعة كبيرة يمكن أن تهز الأسواق بعدما تجاوزت القيمة السوقية لأشهر عملة رقمية التريليون دولار.

من بين تلك المواقف ما صدر عن الحكومة الهندية، يوم 10 فبراير/ شباط، من أنها تخطط لتقديم مشروع قانون إلى البرلمان يقضي بحظر التعاملات في العملات المُشَفّرة، وما صدر عن الكويت من حظرها التعامل في بيتكوين.

لا أعرف هل تنتظر الحكومات والبنوك المركزية انفجار فقاعة بيتكوين وحدوث أزمة مالية جديدة تعمق الأزمة الاقتصادية الحالية الناتجة عن تفشي كورونا وحالة الانكماش والركود والتعثر، وبعدها تبدأ التحرك والتحذير بعد أن تكون الخسائر الفادحة قد لحقت بالمستثمرين والأسواق، أم أن تلك الحكومات مشغولة بأزمة واحدة هي وباء كورونا، ولا تهم تلك الحكومات الخسائر التي يمكن أن تلحق بملايين المضاربين في العملات الرقمية حول العالم.

سامسونغ تتصدر مبيعات التلفاز عالمياً

أظهر تقرير متخصص، أن شركة سامسونغ للإلكترونيات الكورية الجنوبية، ظلت أكبر بائع لأجهزة التلفاز، للعام الخامس عشر على التوالي، في 2020، حيث بلغت حصتها السوقية 31,9% من حيث عائدات المبيعات.

وباعت سامسونغ 7,79 ملايين وحدة من أجهزة تلفاز «كيو إل إي دي» العام الماضي، مقابل 5,32 ملايين وحدة في عام 2019، وفقا لتقرير صادر عن شركة «أومديا» لأبحاث السوق، أوردته وكالة يونهاب الكورية، أمس الأربعاء، لافتا إلى استحواذ أجهزة «كيو إل إي دي» على 35,5% من إجمالي مبيعات الشركة.

وقالت سامسونغ إن استراتيجية التركيز على شاشات «كيو أل إي دي» وأجهزة التلفاز كبيرة الحجم، ساعدت الشركة على الاستحواذ على حصة سوقية قياسية.

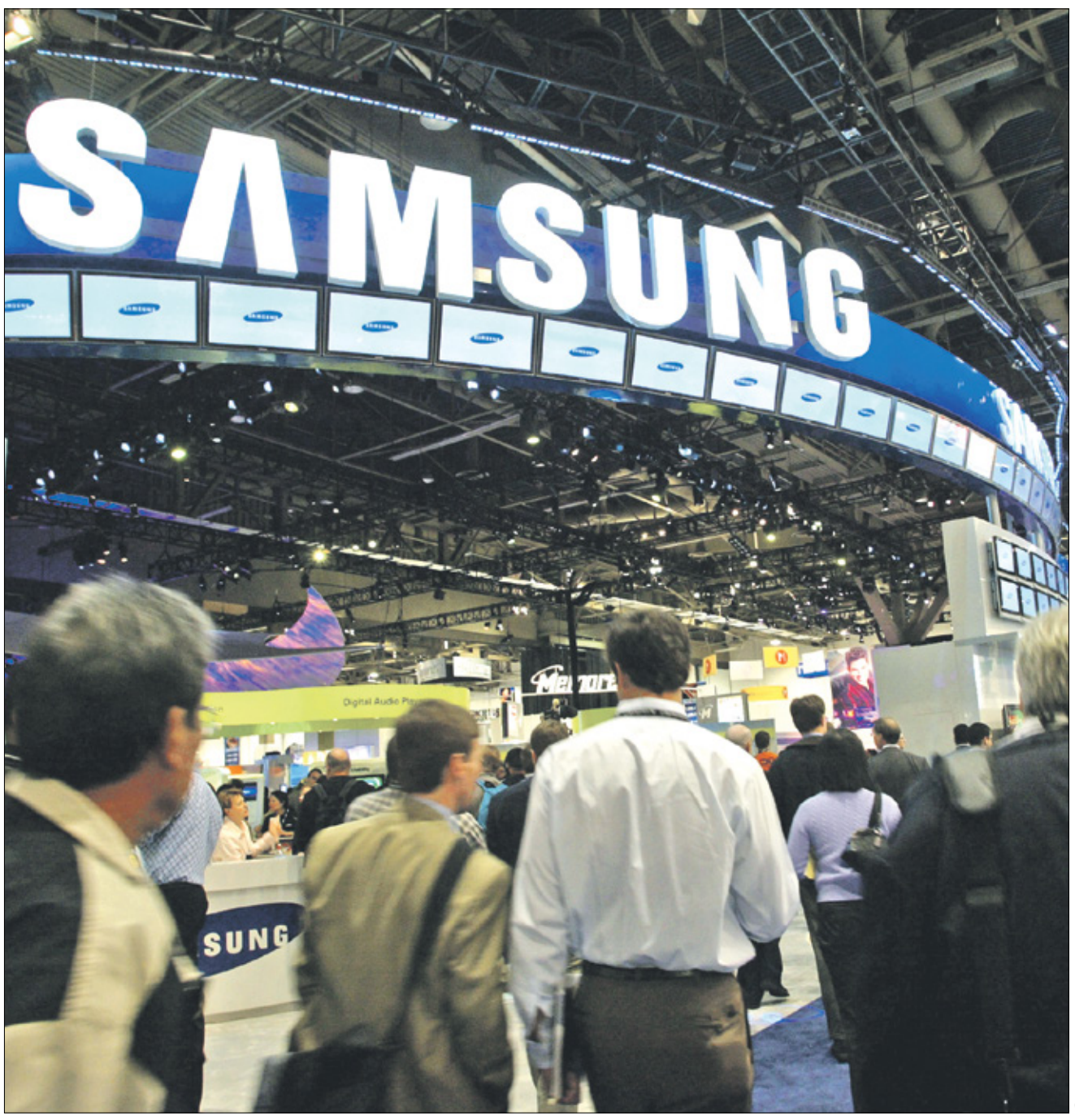

(Getty)

متفرقات

تصفير الرسوم الجمركية بين إيران واتحاد أوراسيا

قال بهروز الفت، المدير العام للشؤون الاوروبية والاميركية في منظمة التنمية التجارية في ايران، إنه سيتم تصفير الرسوم الجمركية لمختلف السلع أو تخفيضها إلى أدنى حد بين إيران واتحاد أوراسيا للتعاون الاقتصادي. وأضاف الفت، في تصريح على هامش اجتماع تنسيقي حول إقامة معرض اوراسيا التخصصي في إيران، وفق وكالة «ارنا» امس الاربعاء، إن تصفير الرسوم الجمركية يأتي في إطار النتائج الإيجابية المترتبة على اتفاق التجارة الحرة بين الجانبين، مشيراً إلى إمكانية تطوير التعاون التجاري المشترك ليصل إلى 30 مليار دولار سنوياً. ويضم الاتحاد روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقيرغيزستان.

استثمارات فلسطينية في الطاقة المتجددة

قال محمد مصطفى، رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني، إن مشاريع الطاقة الشمسية التابعة للصندوق تنتج حالياً 50 ميغاوات من الكهرباء، مشيراً إلى أن برنامج استخدام الطاقة المتجددة يسير بشكل جيد. وأضاف مصطفى، خلال افتتاحه محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية على سطح مدرسة في قرية بالضفة الغربية، امس الاربعاء: «اليوم وصلنا إلى 50 ميغاوات من 200 ميغاوات ضمن برنامج نور فلسطين الذي صممناه» لتوليد الطاقة من مصادر متنوعة. ويتعاون الصندوق الذي يعتبر الذراع الاستثمارية للسلطة الفلسطينية ولديه أصول بحوالي مليار دولار في مشاريع الطاقة المتجددة مع عدد من المؤسسات الدولية.

انكماش الاقتصاد الألماني

انكمش الاقتصاد الالماني بنسبة 5,3% خلال العام الماضي، متأثراً بتداعيات جائحة فيروس كورونا، إلا أن ذلك يظل أقل بكثير مقارنة بدول اوروبية عديدة تضررت بشدة من الجائحة. وساعدت حزمة إنفاق حكومية في كبح الانكماش، وفق بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات الاتحادي، امس الاربعاء، إلا أن هذا الإنفاق الممول بالديون سبب عجزاً كليّاً في ميزانية الدولة بقيمة 139,6 مليار يورو أو 4,2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأول منذ 2011 وثاني أعلى عجز منذ إعادة توحيد ألمانيا. وجاء النمو المحقق في الربع الاخير من 2020 والبالغة نسبته 0,3% ليقلّص من حجم الانكماش المسجل للعام بأكمله.

صدمة للعمالة الوافدة في الكويت: استمرار غلق المطار

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

صدمة كبيرة تلقتها العمالة الوافدة في الكويت بعد تراجع إدارة الطيران المدني عن قرار إعادة فتح المطار واستقبال الرحلات القادمة من الدول المحظورة بسبب توصية اللجنة الصحية المسؤولة عن مواجهة فيروس كورونا، حيث تسببت حالة التضارب في القرارات بتكبد الوافدين خسائر بلغت أكثر من 26 مليون دولار في يوم واحد، وفقا لما أكده أمين عام اتحاد مكاتب السياحة والسفر محمد المطيري، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد». وقال المطيري إن شركات السياحة والسفر قامت بتنفيذ أكثر من 25 ألف عملية حجز بنظام «الباكدج»، الذي يتضمن حجز الغرف في الفنادق الكويتية بالإضافة إلى تذكرة السفر للوافدين الموجودين في الدول التي صنفتها السلطات الكويتية بـ«العالية الخطورة» خلال اليوم الأول الذي تم فيه الإعلان عن إعادة فتح المطار.

وأشار المطيري إلى أن التذاكر التي تم حجزها من قبل الوافدين غير مسترجعة، ما يعني أنهم قد خسروا أموالهم بسبب القرار المفاجئ للحكومة التي تراجعت مرة أخرى من دون التفكير في خسائر العديد من الأطراف، مؤكدا أن حجوزات اليوم الأول تسببت في نفاد التذاكر والغرف حتى يوم 28 فبراير/ شباط.

وأظهرت بيانات خاصة لمكاتب السياحة والسفر أن غالبية الحجوزات كانت للجنسية المصرية التي حلت في المرتبة الأولى بنسبة تجاوزت الـ60%، فيما كان في المرتبة الثانية آلاف الوافدين العالقين في دبي وأسطنبول الذين تقطعت بهم السبل بسبب قرار الحكومة الكويتية بوقف استقبال الوافدين ابتداء من 7 فبراير/ شباط الجاري.

من جانبه، دعا الخبير الاقتصادي الكويتي ناصر بهبهاني، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى تعويض الأطراف المتضررة من هذا التخبط، لافتا إلى أن عدم المحاسبة على القرارات العشوائية سيتسبب في مشكلات أكبر ليس للوافدين فقط ولكن على مستوى الاقتصاد الذي يواجه تراجعا غير مسبوق على خلفية تداعيات جائحة كورونا.

وقبل يوم واحد من استئناف إعادة فتح المطار، تراجعت الحكومة الكويتية عن قرار استقبال الوافدين شرط إخضاع القادمين لحجر صحي داخل الفنادق الكويتية لمدة 14 يوما، وأعلنت تمديد حظر دخول الوافدين إلى البلاد حتى إشعار آخر.

متفرقات اقتصادية

سورية: قطار ارتفاع الأسعار لا يتوقف

ريان محمد

«ما السعر اليوم؟»، سؤال بنبرة متهكمة درج على لسان السوريين تسمعه في دكان بيع الخضار ومحال بيع المواد الكهربائية والإلكترونية، والقاسم المشترك دائماً في إجابة الجميع هو «أتعلم سعر صرف الدولار اليوم كم بلغ؟»، هذه ذريعة ارتفاع الأسعار بشكل دوري في حين يراوح الراتب الشهري مكانه، حتى أصبح يعجز عن تأمين أبسط الاحتياجات الرئيسية اليومية.

واختيار وجبة الغذاء ليس بالأمر اليسير بالنسبة لأبو عبيده الحسن (54 عاماً)، وزوجته، فهذا نقاشهما اليومي قبل الخلود للنوم، والذي غالباً ما يكملانه في الصباح وهو يستعد للذهاب إلى العمل، قائلاً: اذهبي إلى السوق لنعلم ما هي الأسعار اليوم.

وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»: «من الصعب جداً أن تعلم ما هي كلفة وجبة الغداء لليوم التالي، ومن الصعب أكثر أن تستطيع شراء كمية كبيرة من المواد الغذائية وغيرها من الاحتياجات المنزلية لمدة أسبوع وليس شهر، لأن راتبي لم يعد يكفي لتأمين وجبة واحدة في اليوم عمادها البرغل أو البطاطا».

وأضاف «لشر الزيت بحدود 6500 ليرة سورية (الدولار = نحو 3500 ليرة)، وكيلوغرام السمن بـ7500 ليرة، ونادراً ما تجد كيلوغرام خضار باقل من ألف ليرة». وتتنقل ورد سليمان، من دمشق، بين محلات الألبسة الجاهزة مع ابنائها الثلاثة، والذين أكبرهم لم يبلغ عامه الـ14، تريد شراء بعض الاحتياجات لهم، فالكبير بحاجة إلى سروال والأوسط إلى حذاء والصغير إلى ثوب للنوم، قائلة في حديث مع «العربي الجديد»: «لم أجد سروالاً باقل من 15 ألف ليرة، وحذاء باقل من 10 الاف وثوبا للنوم باقل من 14 ألفا، ما يعني أنني بحاجة إلى 39 ألف ليرة لشراء هذه الأشياء البسيطة، وراتب زوجي كله 55 ألف ليرة».

وأضافت: «لقد أصبح شراء ملابس أمرا بالغ الصعوبة، حتى أسعار الألبسة المستعملة لم تعد بمتناول أصحاب الدخل المحدود، فكل شيء يقيم بالدولار إلا الراتب، كان 500 دولار، أصبح 15 دولارا، والنظام يقول لنا: مؤامرة كونية وصمود وتصدي». من جانبه، يشكو عبيدة، وهو صاحب دكان صغير لبيع المواد الغذائية في دمشق، والذي طلب عدم الكشف عن اسمه كاملاً لأسباب خاصة، من اضطراب الأسعار، قائلاً: «الأسعار تتواتر في الارتفاع بشكل يومي، وقد تصلنا نشرة أسعار المواد أكثر من مرة في اليوم، لكن المشكلة أن ارتفاعات الأسعار أصبحت تفوق رأس المال والربح». وعلق خبير اقتصادي في دمشق، طلب عدم ذكر اسمه، على ارتفاع الأسعار قائلاً: «ما نعانيه اليوم هو نتاج سياسات اقتصادية كارثية يتم اتباعها منذ عقود، وهذا واضح باتجاه المنحنى الاقتصادي، إذ قام النظام خلال السنوات العشر الأخيرة باستنزاف الاقتصاد السوري بكل قطاعاته، إضافة إلى أنه تسبب في جملة واسعة من العقوبات الاقتصادية حاصرت الاقتصاد السوري، وبالتالي لم يعد هناك مصدر للقطع الأجنبي الذي زاد الطلب عليه، الأمر الذي سبب انهيار القيمة الشرائية لليرة السورية».

غلاء السلع يضاعف الأعباء على الأسر السورية (وجيه بشارة/فرانس برس)

المغرب: شركات الزيوت في مرمى المقاطعة

بدأت شركات إنتاج زيوت المائدة في تقديم توضيحات حول زيادة الأسعار بالمغرب، في ظل دعوات إلى مقاطعتها

الرباط ـ مصطفى فعاس

تحاول شركات إنتاج زيوت المائدة التي توجد في مرمى دعوات للمقاطعة، تبرير الزيادة في أسعارها بالمغرب، بمستواها في الأسواق الدولية، ولجوء الصين إلى التخزين بكثافة في الأشهر الأخيرة.

وبدأت شركات إنتاج الزيوت في تقديم توضيحات حول زيادة أسعار بالمغرب، في ظل دعوات إلى مقاطعتها، بينما يرى البعض أن عدم توفير إنتاج محلي من النباتات الزيتية يطرح مسألة السيادة الغذائية. واعتبرت شركة «الوسيور كريستال»، الرائدة في سوق الزيوت بالمغرب، أمس الأربعاء، أن الزيادة في الأسعار كانت ضرورية، بالنظر لارتفاع أسعار الصوجا «فول الصويا» وعباد الشمس في السوق الدولية.

وتأتي توضيحات الشركة بعد دعوات إلى مقاطعة منتجاتها، بسبب زيادتها في الأسعار، وهو ما يذكر بالدعوات التي استهدفت قبل ثلاثة أعوام ثلاث شركات للحليب والمحروقات والمياه.

وأشارت الشركة إلى أن الزيادة التي همت جميع العاملين في السوق راجعة إلى ارتفاع أسعار الصوجا في السوق الدولية منذ مايو/أيار الماضي بنسبة 80 في المائة، وسعر عباد الشمس بنسبة 90 في المائة. وارتفعت أسعار السوق من 600 دولار لطن فول الصويا في يونيو/حزيران الماضي إلى 1100 دولار للطن منذ سبتمبر/أيلول الماضي، وقفز سعر عباد الشمس من 750 دولاراً إلى 1435 دولارا للطن، حسب الكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية. ويشير مؤشر أسعار السلع الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة، إلى أن مؤشر أسعار الزيوت النباتية ارتفع بنسبة 5,8 في المائة في يناير/كانون الثاني الماضي، مقارنة بالمستوى الذي بلغه في ديسمبر. وتشير المنظمة إلى أن تلك الزيادة تعتبر الأعلى منذ ثمانية أعوام، وهو ما يجد تفسيره في تراجع محصول نوارة الشمس والصوجا والكولزا في 2020- 2021. ويذهب مصدر مطلع، رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إلى أن شركات الزيوت، كانت تنوي الزيادة في الأسعار قبل أشهر بعد ارتفاعها في السوق الدولية، إلا أنها أمسكت عن ذلك، بعد تدخل السلطات التي أقنعتها بالعدول عن ذلك وتأمين حاجيات السوق في ظل الأزمة الصحية. وتذهب الكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية التي تمثل مصالح المنتجين، إلى أن ارتفاع أسعار المواد الأولية الخاصة بالزيوت له علاقة بتراجع الإنتاج لدى البلدان المصدرة، في الوقت نفسه، الذي تعمد الصين إلى توفير مخزون أفضى إلى المستوى الحالي للأسعار في السوق الدولية. ويعتبر الخبير في القطاع الزراعي، محمد الهاكش، أن ارتهان المغرب للسوق الخارجية في استيراد المواد الأولية الخاصة بالزيوت، مرده إلى عدم تطبيق سياسة زراعية تقوم على إنتاج المادة الأولية محليا، علما أن المغرب كان يؤمّن جزءا من حاجياته عبر المزارعين المحليين.

مطالب بسياسة زراعية تقوم على إنتاج المادة الأولية محليا

ويرى الهاكش، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الوضعية الحالية تطرح مسألة السيادة الغذائية، التي تعني توفير المواد الأساسية مثل الحبوب والزيوت واللحوم عبر الإنتاج المحلي، عوض اللجوء للاستيراد، بما يفضي إليه من ارتهان للسوق الدولية.

تحقيق

دخل اللبنانيون دوامة شح المواد الغذائية والبضائع المستوردة، وغلاء الأسعار وتهاوي الليرة، مروراً بانقطاع في الأدوية، وخطر الاتجاه إلى مزيد من القطع للكهرباء، وصولاً إلى ارتفاعٍ معدل البطالة والفقر والجوع. كل ذلك من دون وجود أي بوادر للحل، رغم التحركات الحكومية للحدّ من الأزمات، وكان آخرها أمس الأربعاء، إذ كلّف رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان، حسان دياب، وزراء الدفاع، والداخلية والبلديات، والمالية، والاقتصاد والتجارة، بوضع خطة متكاملة في سبيل اتخاذ أقصى الإجراءات، والتشدد في تطبيق التدابير كافة التي من شأنها مكافحة ظاهرة الاحتكار والغش والتلاعب بالأسعار، لا سيما في الشق المتعلق منها بالمواد الغذائية والحاجات الأساسية للمواطنين.

وطلب دياب، في القرار الصادر عنه أمس الأربعاء، تشديد الرقابة على جميع المعابر والمرافق الحدودية، لا سيما البرية منها، بهدف منع التهريب ومكافحته، على أن يصار إلى إنشاء غرفة عمليات مشتركة تضم ممثلي الوزارات والأجهزة الأمنية والعسكرية المعنية بالموضوع، بهدف اتخاذ جميع الإجراءات العملانية واللوجستية لوضع الخطة التي ستقرر من قبل الوزراء موضع التنفيذ الفوري. وسيتم إيداع تقرير دوري لدى رئيس الحكومة عن سير الإجراءات المتبعة.

ويعاني اللبنانيون من ظاهرة الاحتكار، والتلاعب بالأسعار، ومنها ما يطاول السلع المدعومة، التي يتم بيعها بأسعار مرتفعة أو تهريبها إلى الخارج، في حين ينشط التهريب على المعابر الشرعية وغير الشرعية وعبر الحدود، ما يكبد لبنان خسائر بملايين الدولارات، ويُترجم «شحّاً» في لبنان، ولا سيما على صعيد المحروقات والطحين.

وداهمت دوريات مشتركة تابعة لوزارتي الاقتصاد والصناعة، في الآونة الأخيرة، عدداً من المستودعات، في بيروت، وجبل لبنان، والشمال، وقضاء عاليه، وتم تسطير محاضر ضبط بحقها، بتهم الاحتكار، والتلاعب في سلع مدعومة، في حين تمّ إقفال بعض منها بالشمع الأحمر. في حين ينشط التهريب على المعابر والمرافق الحدودية، خصوصاً إلى سورية، بلا حسيب أو رقيب، ما يكبّد لبنان خسائر سنوية بملايين الدولارات، في وقتٍ تعيش فيه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية ونقدية في تاريخها.

اللبنانيون محاصرون بالأزمات: دوامة الغلاء والفقر

تهاوي الليرة وتفاقم المشاكل المعيشية يرهق المواطنين (حسين بيضون/العربي الجديد)

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

من فوضى سعر صرف الدولار في السوق السوداء، وانهيار العملة الوطنية، إلى الشح في المواد الغذائية والبضائع المستوردة، وغلاء أسعار السلع الفاحش، مروراً بانقطاع أصناف من الأدوية، فخطر الاتجاه إلى مزيد من التقنين الكهربائي، وصولاً إلى ارتفاع معدل البطالة والفقر والجوع، أصبح الشعب اللبناني محاصراً بأزمات من الصعب جداً التحرّر منها بالمدى القريب، في ظلّ انسداد الأفق، سياسياً، وهشاشة الوضع أمنياً، ووجود قرار دولي بعدم دعم لبنان مالياً قبل تأليف حكومة اختصاصيين تحمل برنامجاً اقتصادياً يلجم الهدر والفساد.

ويواصل سعر صرف الدولار مساره التصاعدي، متخطياً منذ أسبوع حاجز التسعة آلاف ليرة لبنانية، وسط مخاوف جدية من أن يتجاوز العشرة آلاف ليرة، ويحلق عالياً بأرقام خطيرة بتداعياتها وغير مسبوقة تاريخياً. في الإطار، يقول أحد الصرافين لـ«العربي الجديد»، إنّ سعر صرف الدولار مرتبط في شقّه الأكبر بالعامل السياسي في لبنان، من هنا نرى كيف أنّ الأجواء الإيجابية حكومياً تنعكس انخفاضاً لسعر الصرف في السوق السوداء، بينما يرتفع من جديد عند كلّ عرقلة، أو خطاب تصعيدي أو لقاء سلبي النتائج، وهذا ما حصل في آخر كلمة لرئيس الوزراء المكلف سعد الحريري التي خرج فيها بعد لقائه الرئيس ميشال عون بأجواء سلبية ساهمت في ارتفاع سريع للدولار والقفزة التي رفعته من 8 آلاف إلى أكثر من 9 آلاف ليرة.

وبلفت إلى أنّ رفع أو ترشيد الدعم لم يكن له تأثير على سعر الصرف، بقدر ما يؤثر التوتر السياسي عليه، إضافة إلى نقص الدولار في السوق في ظلّ تردي الأوضاع الاقتصادية، لكن مع ذلك، هناك العديد من الناس لا يشترون اليوم الدولار على السعر المرتفع، وبفضلون التريث، لأنّ أي توافق سياسي سيخفّض الدولار كثيراً.

الأمن الغذائي في خطر

على مستوى ارتدادات قفزة العملة الأميركية على الأسواق، يحذّر نقيب مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي، في حديثه مع «العربي الجديد»، من سعر صرف الدولار المرتفع، والمؤشرات التي تشي بمزيد من المسار التصاعدي، ويدعو المعنيين من المسؤولين للجلوس على طاولة واحدة لإيجاد حلّ للأزمة، مشيراً إلى أنّ «البضائع لن تنقطع، لكن طبعاً مع ارتفاع الأسعار ستتدهور القدرة الشرائية عند الناس، والبضاعة على الرفّ لن تبقى كما هي».

ويبدي بحصلي تحفظه على مسألة رفع الدعم من جانب البنك المركزي على سلع استهلاكية ومواد غذائية، لأنه يرى أن سلبياته أكثر من إيجابياته، في ظلّ التهريب المستمرّ عبر الحدود، للطحين والبنزين وغيره، «فما الفائدة إذا كانت السلع بأسعار زهيدة وليس بإمكاننا الحصول عليها؟»، لافتاً إلى أفضلية استبدال دعم السلع بتأمين بطاقات تمويلية للأسر الأكثر عوزاً، وديمومة الأمن الغذائي للبنانيين.

تدابير ضد الغش والاحتكار

وفي إطار المساعي الحكومية من أجل الحدّ من موجات الغلاء المتفاقمة وضبط الأسواق، كلّف رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان، حسان دياب، وزراء الدفاع، والداخلية والبلديات، والمالية، والاقتصاد والتجارة، بوضع خطة متكاملة في سبيل اتخاذ أقصى الإجراءات، والتشدد في تطبيق التدابير كافة التي من شأنها مكافحة ظاهرة الاحتكار والغش والتلاعب بالأسعار، لا سيما في الشق المتعلق منها بالمواد الغذائية والحاجات الأساسية للمواطنين.

وطلب دياب، في القرار الصادر عنه أمس الأربعاء، تشديد الرقابة على جميع المعابر والمرافق الحدودية، لا سيما البرية منها، بهدف منع التهريب ومكافحته، على أن يصار إلى إنشاء غرفة عمليات مشتركة تضم ممثلي الوزارات والأجهزة الأمنية والعسكرية المعنية بالموضوع، بهدف اتخاذ جميع الإجراءات العملانية واللوجستية لوضع الخطة التي ستقرر من قبل الوزراء موضع التنفيذ الفوري. وسيتم إيداع تقرير دوري لدى رئيس الحكومة عن سير الإجراءات المتبعة.

ويعاني اللبنانيون من ظاهرة الاحتكار، والتلاعب بالأسعار، ومنها ما يطاول السلع المدعومة، التي يتم بيعها بأسعار مرتفعة أو تهريبها إلى الخارج، في حين ينشط التهريب على المعابر الشرعية وغير الشرعية وعبر الحدود، ما يكبد لبنان خسائر بملايين الدولارات، ويُترجم «شحّاً» في لبنان، ولا سيما على صعيد المحروقات والطحين.

وداهمت دوريات مشتركة تابعة لوزارتي الاقتصاد والصناعة، في الآونة الأخيرة، عدداً من المستودعات، في بيروت، وجبل لبنان، والشمال، وقضاء عاليه، وتم تسطير محاضر ضبط بحقها، بتهم الاحتكار، والتلاعب في سلع مدعومة، في حين تمّ إقفال بعض منها بالشمع الأحمر. في حين ينشط التهريب على المعابر والمرافق الحدودية، خصوصاً إلى سورية، بلا حسيب أو رقيب، ما يكبّد لبنان خسائر سنوية بملايين الدولارات، في وقتٍ تعيش فيه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية ونقدية في تاريخها.

زيادة ساعات قطع الكهرباء.. ونقص حاد في الأدوية

زيادة ساعات التقنين الكهربائي

يعاني لبنان في الفترة الماضية من ارتفاع ساعات التقنين الكهربائي، في ظلّ مخاوف من عودة مشهد العتمة الشاملة إلى مختلف المناطق اللبنانية. ويشدد خبراء في قطاع الطاقة على أنّ أهم الأسباب التي تؤدي إلى تكرار السيناريو نفسه، تتمثل في عدم مقاربة أزمة الكهرباء بالشكل الصحيح، وخصوصاً مع اعتماد حلول مؤقتة قصيرة المدى لا تعالج أصل المشكلة، إضافة إلى غياب المناقصات الشفافة والهدر والفساد والصفقات التي جعلت من القطاع يحوز على القسم الأكبر من الدين العام اللبناني، في ظلّ بقاء المشكلة على مرّ السنين.

وربطت أسباب عودة التقنين القاسي بالتيار الكهربائي، أخيراً، بالشحّ الكبير في الوقود، وتأخر فتح الاعتمادات في ظلّ ضبابية تأمينها من جانب مصرف لبنان، الذي يتجه إلى ترشيد الدعم، وهو ما حذّر منه أصحاب المولدات الذين لن يكون باستطاعتهم تعويض ساعات التقنين الطويلة، خصوصاً مع أزمة صرف الدولار، وارتفاع أسعار النفط عالمياً، كما أتت العاصفة الثلجية التي ضربت لبنان لتعرّض الشبكة الكهربائية إلى صدمة على خطوط التوتر العالي، ما أدى إلى انفصال كافة المجموعات الإنتاجية عن الشبكة.

مسار تصاعدي لأسعار المحروقات

تشهد أسعار المحروقات في لبنان مساراً تصاعدياً منذ أسابيع، بلغت القفزة الأكبر، الأسبوع الماضي، مسجلة ارتفاعاً يزيد عن 1600 ليرة لبنانية (1,06 دولار وفق السعر الرسمي)، لصفيحتي البنزين 95 و98 أوكتان، إلى جانب ارتفاع أسعار المازوت.

وربط ممثل موزعي المحروقات في لبنان فادي أبو شقرا، بحديث لـ«العربي الجديد»، الأسباب بارتفاع سعر برميل النفط عالمياً ووصوله إلى 64 دولاراً، وفي حال استمرّ بالوتيرة نفسها سنشهد زيادة كل أسبوع، محذراً في المقابل من خطورة رفع الدعم عن المحروقات ما يرفع الأسعار عالياً بشكل لن يتمكن المواطن اللبناني من تحمّله، وستكون انعكاساته سلبية على مختلف القطاعات، منها على أسعار تعرفة المولدات الكهربائية.

شح الأدوية

يقول صاحب صيدلية في بيروت، لـ«العربي الجديد»، إنّ أزمة انقطاع الأدوية ليست على مستوى كلّ لبنان، فهناك أدوية لا نجدها في بعض الصيدليات، وأخرى يمكن العثور عليها، وهذا يعتمد على صاحب الصيدلية، حيث إن العديد من الصيادلة يعمدون إلى تخزين الأدوية لبيعها وفق أسعار أعلى. ويشكو غالبية الصيادلة في لبنان من أسعار الأدوية المدعومة المنخفضة جداً، والخسائر التي تكبدوها مقابل عدم قدرتهم على تحمّل الغلاء المعيشي.

ويلفت صاحب الصيدلية إلى أنّ أكثر الأدوية التي تفقد مرتبطة بأمراض مزمنة، وتلك التي يشاع أنها مفيدة لعلاج فيروس كورونا، أو أجهزة تستخدم من قبل المرضى المصابين بالوباء، أبرزها أجهزة التنفس، أوكسيجين، وأدوية المناديل، مشيراً إلى أن قطاع الأدوية يعدّ أيضاً من أكبر المتأثرين بأزمة الدولار، وينعكس ذلك على عدم القدرة على شراء الأجهزة والأدوية والبضائع المستوردة.

الفقر والبطالة والإصلاح

يقول الباحث في شركة «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين، لـ«العربي الجديد»، إنّ أحدث إحصاءات تشير إلى وصول البطالة في لبنان إلى 35 في المائة، والفقر إلى 55 في المائة.

وترتبط دراسة لـ«الدولية للمعلومات» ارتفاع البطالة بأسباب عدّة، أبرزها حالة الشلل التي يشهدها لبنان منذ 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وتداعيات تفشي فيروس كورونا في لبنان، وإقفال البلاد بشكل كامل، ما أدى إلى إغلاق نهائي لعددٍ من المؤسسات، ولا سيما السياحية منها، والمحال التجارية، وبالتالي صرف آلاف العمال، إضافة إلى من فقد وظيفته بفعل تقليص الأعمال والمشاريع. ومن جانبه، يقول المدير التنفيذي في «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد» جوليان كورسون، لـ«العربي الجديد»، إنه في الشكل، كل الأزمات التي نمرّ بها تحتاج إلى سلطة سياسية وحكومة ومجلس نواب، يعملون على مدار الساعة واليوم من دون راحة، بهدف إيجاد الحلول، لكننا بدل ذلك، نعيش في ظلّ حكومة تصريف أعمال منذ أكثر من ستة أشهر، نادراً ما تجتمع.

أما في المضمون، فيرى كورسون أنّ أكثر أزمة ضاغطة على لبنان هي النقد المالي، ولا يمكن إجراء أي إصلاح نقدي مالي وخطة اقتصادية من دون حوكمة وشفافية وأطر واضحة لمكافحة الفساد.

احتجاجات شعبية سابقة ضد تدهور الأوضاع الاقتصادية (حسين بيضون/العربي الجديد)

التدقيق الجنائي

يدخل ملف التدقيق الجنائي بحسابات البنك المركزي والوزارات والمصالح المستقلة والصناديق والمؤسسات العامة، في البازار السياسي والكباش بين القوى المختلفة ومصرف لبنان المتذرع بالسرية المصرفية، ما أدى إلى المماطلة والعرقلة، فانسحبت شركة التدقيق «الفاريس اند مارسال» قبل عودة التواصل معها من جديد.

يشير كورسون إلى أنّ التدقيق الجنائي عند إخراجه من إطار السياسة المحلية، فهو مسار ضروري جداً، علماً أنّ المسؤولية مشتركة في ما وصلنا إليه بين مصرف لبنان من جهة، والحكومة، وغياب الرقابة البرلمانية.

الحلول لهذه الأزمات موجودة برأي كورسون، رغم «أننا لا نملك عصا سحرية»، البداية يجب أن تكون بتشكيل حكومة جديدة، لتسيير أمور البلاد والناس، مكافحة الهدر والفساد، استقلالية القضاء، وغيرها، إلى جانب فرصة التغيير وتحسين الأداء سواء بالانتخابات الفرعية أولاً، أو كذلك النيابية والبلدية، وهذه الاستحقاقات دائماً ما تكون المحطّة الأهم للمحاسبة والمساءلة وتغيير الطبقة السياسية.

مخاوف من تخزين الوقود

عمدت محطات وقود أول من أمس، إلى رفع خراطيمها والإقفال باكراً، استنكاراً لمسار الأسعار التصاعدي، وبذريعة نفاد الكمية في خزاناتها، في حين يتخوّف اللبنانيون والعاملون في النقل العام، من أن تكون النوايا الحقيقية للإقفال تخزين البنزين، ليبيعه بأسعار مرتفعة، وذلك لتحقيق أرباح طائلة، ولا سيما في ظلّ وجود مؤشرات لزيادات متوقعة بأسعار المحروقات في الفترة المقبلة، من جهتها، لخصت وزارة الطاقة والمياه اللبنانية، في بيان صدر أخيراً، أسباب ارتفاع أسعار الوقود، في غلاء الأسعار العالمية للمشتقات النفطية من جهة، والارتفاع الحاد في سعر صرف الدولار في السوق السوداء من جهة أخرى.

أخبار

الأردن: متطلبات خطة الاستجابة للأزمة السورية

قال وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني، ناصر الشريدة، أمس الأربعاء، إن حكومة بلاده فرغت أخيراً من إعداد خطة الاستجابة للأزمة السورية للعام 2021، بما في ذلك المتطلبات المالية لتنفيذها، والتي تبلغ حوالي 2,4 مليار دولار. جاء ذلك خلال لقاء مع سفيرة الاتحاد الأوروبي في عمّان، ماريا هادجيثودوسيو، وسفراء دول في الاتحاد الأوروبي، لوضعهم في صورة أولويات الحكومة الأردنية ضمن البرنامج التنفيذيّ للأعوام (2021-2024). ومستجدات تنفيذ خطة الاستجابة للأزمة السورية، وفق بيان صادر الأربعاء عن وزارة التخطيط. وأشار الشريدة إلى أن الحكومة، وفي إطار التحضير لمؤتمر بروكسل الخامس حول دعم سورية والمنطقة نهاية شهر آذار/ مارس المقبل، فرغت أخيراً من إعداد الخطة التي تركز على أربعة مكونات رئيسة هي اللاجئون، والمجتمعات المستضيفة، والبنية التحتية وتطوير القدرات المؤسسية، والاستجابة لأزمة جائحة كورونا.

الكويت: 177 مليار دولار العجز المتوقع في 5 سنوات

توقع وزير المالية الكويتي، خليفة حمادة، تسجيل بلاده عجزاً تراكمياً بـ 55,4 مليار دينار (177,28 مليار دولار)، في الأعوام الخمسة من السنة المالية 2020-2021 حتى 2024-2025. وقال حمادة، في سلسلة تغريدات على حساب وزارة المالية الرسمي عبر «تويتر»، أول من أمس، إنّ «توقعات إجمالي المصروفات خلال الفترة يبلغ 114,1 مليار دينار، منها 81 مليار دينار للإنفاق على الرواتب والدعم». وشدد على ضرورة معالجة شحّ الموارد المالية ونفاد السيولة في الخزينة (صندوق احتياطي العام) بالتعاون مع مجلس الأمة في أقرب وقت. وذكر الوزير الكويتي: «كل يوم تؤجل فيه الإصلاحات المالية والاقتصادية ومعالجة شحّ السيولة يضاعف العقبة تعقيداً».

الجزائر: أمر بالقبض على مسؤول سابق في «سوناطراك»

أصدر القضاء الجزائري أمرا دوليا بالقبض على مسؤول سابق بشركة النفط الحكومية «سوناطراك»، على علاقة بشبهات فساد في شراء مصفاة بصقلية الإيطالية. جاء ذلك وفق تصريحات لرئيس الوزراء، عبد العزيز جراد، خلال نشاط له بمدينة حاسي الرمل الغازية جنوبي العاصمة، بث على صفحة رئاسة الوزراء عبر فيسبوك. وأوضح جراد أن القضاء في البلاد أصدر أمرا دوليا بالقبض على المتسبب الرئيسي في ملف شراء مصفاة أوغوستا بصقلية الإيطالية، إذ يقيم حاليا خارج الجزائر. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2018، أعلنت «سوناطراك» الاستحواذ على المصفاة النفطية «أوغوستا»، التي كانت مملوكة في حينه لـ«إكسون موبيل» الأميركية، بكلفة 700 مليون دولار.

طاقة

يبدو أن النفط يتجه صوب انتفاضة سعرية يزيل من خلالها آثار الانهيار الذي لازمه سنوات، مستفيداً من إفاقة الاقتصادات الكبرى من تداعيات كورونا وسياساتٍ الإدارة الأميركية الجديدة لكبح النفط الصخري، لكن محللين يرون الصعود مجرد نشوة وقتية قد تتلاشى

مستقبل أسعار النفط

الذهب الأسود ينتفض... وتوقعات بوصوله إلى 100 دولار

لندن ـ **العربي الجديد**

جاءت تحركات أسعار النفط في الآونة الأخيرة أشبه بالانتفاضة، التي جاءت للتذمر من الانهيار الذي لازم الذهب الأسود على مدار السنوات الست الماضية ودفعه نحو القاع مع اجتياح فيروس كورونا العالم مطلع العام الماضي، حيث هوت الأسعار إلى نحو 20 دولاراً للبرميل في إبريل/ نيسان، قبل أن تتخذ منظمة أوبك وكبار المنتجين من خارجها في ما يعرف بتحالف «أوبك+» إجراءات لخفض الإنتاج بلغ الأسعار من تسجيل المزيد من الانهيار والعودة نحو الاستقرار.

ومنذ ذلك التاريخ ظلت أسعار النفط تتحرك صعوداً ببطء، حتى بدأت في تسجيل مكاسب قوية بحلول العام الجاري 2021، أن ما يحدث حالياً من صعود للأسعار مجرد نشوة وقتية وسرعان ما ستتجه الأسعار لحركة تصحيح لتعود أدراجها عند مستوياتها الحالية التي تدور حول 65 دولاراً للبرميل، لا سيما أن معركة المخزون العالمي خاصة الأميركي لم تُحسم بعد.

ويرى «بنك أوف أميركا» أن من المحتمل أن يتجاوز النفط 100 دولار للبرميل، ولكن على مدى السنوات القليلة المقبلة، وفق تقديرات تقلتها وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الأربعاء، مستفيداً في ذلك من تحسن الاقتصادات في ظل سياسات التحفيز إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة، إلا أن شركات نفط دولية تبنت توقعات أكثر جنوحاً لفورة سعرية من ثلاثة أرقام بكسر الخام خلالها حاجز الـ 100 دولار للبرميل في غضون أشهر.

بيد أن محللين في قطاع الطاقة يرون أن ما يحدث حالياً من صعود للأسعار مجرد نشوة وقتية وسرعان ما ستتجه الأسعار لحركة تصحيح لتعود أدراجها عند مستوياتها الحالية التي تدور حول 65 دولاراً للبرميل، لا سيما أن معركة المخزون العالمي خاصة الأميركي لم تُحسم بعد.

ويرى «بنك أوف أميركا» أن من المحتمل أن يتجاوز النفط 100 دولار للبرميل، ولكن على مدى السنوات القليلة المقبلة، وفق تقديرات تقلتها وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الأربعاء، مستفيداً في ذلك من تحسن الاقتصادات في ظل سياسات التحفيز العالمي. لكن شركة النفط الحكومية الأذربيجانية «سوكار»، تتوقع وصول خام برنت القياسي العالمي بشكل أسرع إلى ثلاثة أرقام في غضون 18 إلى 24 شهراً القادمة.

ورغم إعلان معهد البترول الأميركي، مساء الثلاثاء، أن مخزونات الخام زادت مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 19 فبراير/ شباط الجاري، إلا أن الأسعار لم تسجل سوى هبوط طفيف في تعاملات، أمس، حيث تراجع خام برنت بأقل من 1% ليظل مستقراً حول 65 دولارا للبرميل، في حين أثبتت شركات النفط الصخري الأميركية قدرتها على ضخ كميات هائلة بتكاليف أقل بكثير، قبل أن تأتي جائحة كورونا العام الماضي وتتسبب في ضربة أكثر إيلاما في الأسواق الأسيوية الرئيسية التي استطاعت أن تخرج بوتيرة أسرع من تداعيات جائحة كورونا مقارنة بالولايات المتحدة والكثير من الدول الأوروبية، بينما خبير أسواق النفط في بلومبيرغ، أمس، مشيرا إلى اتخاذ منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، نهجاً أكثر حذراً في الاستثمار الجديد، على الأقل حتى الآن.

وتميل سياسة الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن نحو تقنين إنتاج النفط الصخري للحد من آثاره البيئية، حيث اتخذت بالفعل قرارات تحد من التراخيص الممنوحة للشركات في نهج مغاير لإدارة الرئيس السابق دونالد ترامب.

وأدى حذر المنتجين من ضخ استثمارات جديدة إلى الحد من مستويات الإنتاج حتى مع ارتفاع الأسعار، وفق جولدمان لي، حيث تم تعليق مشاريع الصيانة الميدانية واستثمارات رأس المال، مما يقوض التدفقات الجديدة المحتملة، ويسرّع معدلات الانخفاض في الحقول القائمة.

وجاءت العاصفة الثلجية التي ضربت ولاية تكساس منذ أسبوعين لتعزز صعود الأسعار، بعد توقف الإنتاج في الحقول ومصافي النفط وانقطاع التيار الكهربائي لأيام، قبل أن يعود الإنتاج تدريجياً، أخيراً، لكن المؤشرات العالمية تظهر من جديد أن أسواق السلع الأساسية وعلى رأسها النفط تتهيأ لدخول دورة جديدة من الانتعاش مع توزيع المزيد من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا وسياسات التحفيز الضخمة لأكبر الاقتصادات العالمية على رأسها الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، ما يعزز من زيادة الطلب بينما المعروض بات في قبضة تحالف «أوبك+» الذي تتجه الأنظار إلى اجتماع حاسم له في الرابع من مارس/ آذار المقبل لتحديد مصير خفض الإمدادات.

ورغم أن آراء السعودية وروسيا اللتين تقودان تحالف «أوبك+» متباينة بشأن ما إذا كان التحالف سيضيف مزيداً من المعروض إلى السوق في إبريل/ نيسان المقبل أم يبقي على خفض الإمدادات، إلا أن محللين يرون أن هناك إمكانية للوصول إلى اتفاق من شأنه دعم استقرار الأسعار والحفاظ على المكاسب المحققة.

وتريد السعودية إبقاء الإنتاج ثابتاً، وفق ما نقلته وكالة بلومبيرغ مطلع الأسبوع الجاري عن مندوبين في منظمة «أوبك»، لكن موسكو تشير إلى أنها لا تزال تريد المضي قدماً في زيادة الإنتاج.

وكان تحالف «أوبك+»، الذي يضم الأعضاء في منظمة أوبك وكبار المنتجين من خارجها على رأسها روسيا، قد اتفق في إبريل/ نيسان 2020، على خفض تاريخي للإنتاج بمقدار 9,7 ملايين برميل يومياً، اعتباراً من مطلع مايو/ أيار من ذلك العام، ليتم تقليص التخفيضات بعدها إلى 7,7 ملايين برميل اعتباراً من مطلع العام، قبل أن يتم في يناير/ كانون الثاني 2021 تخفيف خفض الإنتاج مجدداً إلى 7,2 ملايين برميل يومياً، يستمر حتى إبريل/ نيسان.

ارتفاع الطلب على الوقود في الصيف والدول الآسيوية (Getty)

أسعار النفط تقفز بنسبة 225% منذ إبريل 2020

وفق جوليان لي، فإن الضغوط الكامنة وراء الارتفاع المطّرد لأسعار النفط تتمثل في تعافي الاقتصادات، وإطلاق اللقاحات، والخفض الهائل في الإنتاج الذي تم الالتزام به مع انضباط غير مسبوق بين منتجي النفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول، وحلفائهم في مجموعة «أوبك+».

وبدأ الطلب على النفط في الانتعاش، ومن المتوقع أن يعود بسرعة أكبر في الأشهر المقبلة. ويبلغ متوسط استهلاك النفط حالياً قرابة 95,8 مليون برميل يومياً، مقارنة بمتوسط 100 مليون برميل يومياً في الأشهر الأربعة التي سبقت التفشي العالمي لجائحة كورونا.

ووفق توقعات بنك الاستثمار الأميركي غولدمان ساكس الأميركي، فإن عودة الاستهلاك لمستويات ما قبل الجائحة قد تتحقق مجدداً بحلول يوليو/ تموز المقبل.

ولكن لا تزال هناك قيود على التوريد، مما يساعد في استنزاف المخزون الزائد، ودعم الأسعار، وفق جوليان لي. غير أن محللين في قطاع الطاقة يرون أن الانتعاش الحالي لأسعار النفط مشكوك فيه وأن الإمدادات المحدودة من قبل أوبك مصطنعة، ما يجعل الأسعار تمر بفترة تصحيح لتبقى عند مستوياتها الحالية التي تدور في نطاق 65 دولارا للبرميل.

واعتبر وانغ تاو المحلل الفني لدى رويترز، أن برنت ربما يرتفع إلى نطاق بين 66,45 دولارا و66,97 دولارا للبرميل مجددا، مثلما يشير نمط موجته وتحليلات للتوقعات.

لعنة بيتكوين تصيب السيارات الصينية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

رغم أن العديد من شركات السيارات الصينية المدرجة في الولايات المتحدة لم تكن منخرطة في الاستثمار في عملة بيتكوين الرقمية، إلا أن الهبوط الأخير في قيمة العملة أصاب أسهم هذه الشركات في العمق، لمجرد اقتفائها أثر أسهم شركة «تسلا» الأميركية لصناعة المركبات الكهربائية، التي تكبد مؤسسها إيلون ماسك خسائر كبيرة على خلفية استثمار شركته في بيتكوين.

فقد بددت أسهم «تسلا» كل المكاسب التي حققتها منذ عام حتى نهاية تعاملات يوم الثلاثاء الماضي، حيث تم تداولها دون المستوى الذي كانت عليه عندما دخلت مؤشر «ستاندرد اند بورز 500» في ديسمبر/ كانون الأول 2019.

وتراجع سعر السهم بنسبة 13% إلى 619 دولاراً في بورصة نيويورك، وهو أكبر انخفاض يومي له منذ 8 سبتمبر/ أيلول الماضي، لتصل نسبة خسائره منذ 25 يناير/ كانون الثاني الماضي إلى 31%.

وجاء الأداء في أوائل الأسبوع وسط عمليات بيع واسعة النطاق في السوق مدفوعة جزئياً بتعليقات الرئيس التنفيذي للشركة إيلون ماسك، خلال عطلة نهاية الأسبوع، بأن أسعار بيتكوين ومنافستها الأصغر إيثريوم «تبدو مرتفعة»، وذلك بالتزامن مع هبوط عملة بيتكوين الأكثر رواجا في العالم.

وجاءت رسالة ماسك عبر وسيلته المفضلة على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، بعد أسبوعين من إعلان «تسلا» استثمار 1,5 مليار دولار في بيتكوين، لكن سرعان ما خسرت العملة نحو 11 ألف دولار من قيمتها، يوم الاثنين الماضي، بعد تحذيرات بشأن التداول بها والمخاطر العالية التي ترافق استثمارها، لتصل إلى 47,4 ألف دولار، قبل أن تستعيد جزءاً من خسائرها وتستقر عند نحو 50 ألف دولار للوحدة.

وبالتزامن مع تصرحات ماسك المتشائمة والمغايرة لنبرته السابقة حول الاستثمار في العملات الرقمية وجاذبية أرباحها، حذرت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين من خسارة المستثمرين أموالهم بسبب ضخ استثمارات في العملة الافتراضية، مشيرة إلى أن «المضاربة هي أساس تذبذبات سعر بيتكوين، وهذا عالي الخطورة».

وكتب دانيال إيفين، المحلل في شركة «ويدبوش» الأميركية للخدمات المالية والاستثمار، في ملاحظة للعملاء، أن «تسلا» هي مسرحية سيارة كهربائية تدخل العصر الذهبي للمركبات الكهربائية، بينما هناك قلق مستمر من أن العرض الجانبي لبيتكوين يمكن أن يطغى على قصة نمو السيارة الكهربائية التي تلعبها تسلا في عام 2021 وما بعده».

وبجانب القلق من استثمارات تسلا في بيتكوين، هناك عوامل أخرى حديثة قد تؤدي أيضاً إلى تقليل بريق تقييم عملاق صناعة السيارات الكهربائية الأميركي. وأوضح إيفن، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الأربعاء، أن قرار الشركة بالتوقف عن تلقي طلبات للحصول على النسخة الأقل سعراً من طراز سيارتها «واي» (Y)، كما ذكرت في وقت سابق من هذا الأسبوع، قد يقلل أيضاً من حماسة المستثمرين.

بالإضافة إلى ذلك، أكد التدفق المستمر لأخبار تطوير السيارات الكهربائية من صانعي السيارات التقليديين، مثل شركة جنرال موتورز، وفورد موتور، وهم يستعدون للدخول في سباق الكهرباء، على أن «تسلا» ليست الطريقة الوحيدة للحصول على فرص في سوق التحول القادم في قطاع السيارات.

وفي خضم أزمة تسلا مع البيتكوين والمبيعات، امتدت التداعيات إلى أسهم شركات السيارات الكهربائية الصغيرة، خاصة الصينية، التي عادة ما تأخذ إشارات التداول اليومية من «تسلا». فقد تكبدت شركات تصنيع السيارات الكهربائية المدرجة في سوق المال الأميركية خسائر حادة لاقتفائها أثر أسهم التراجع الصادم لسهم «تسلا». وتراجعت أسهم شركة «إكس بنغ إنك» بنسبة 33% عن أعلى مستوياتها الأخيرة، في حين انخفضت أسهم «لي أوتو»، المملوكة لرجل الأعمال الصيني لي شيانغ، بنسبة 27% عن ذروتها التي حققتها في أوائل يناير/ كانون الثاني 2021. وعلى المنوال نفسه سارت أسهم شركة «نيو إنك» بهبوط بلغت نسبته 22%.

وكان سعر «إكس بنغ إنك» قد تضاعف في 2020 أكثر من أربع مرات منذ طرحها العام الأولي، كما تضاعف سعر «لي أوتو» أكثر من ثلاثة أضعاف، فيما صعد سهم «نيو إنك» بأكثر من 1100% في 2020، متفوقاً على الصعود المذهل لـ«تسلا» الذي بلغ 743%.

وامتد التراجع أيضاً إلى الأسهم المدرجة في هونغ كونغ لمجموعة «تشايننا إيفرغراند نيو إنرجي فيهيكل غروب»، التي تراجعت بنسبة 23% الأسبوع الجاري. كما تراجعت أسهم شركة «بي واي دي» بنسبة 18%.

أسهم تسلا بددت كل المكاسب التي حققتها منذ عام بعد تراجع بيتكوين

أسهم شركات السيارات الصينية تقتفي أثر «تسلا» في سوق المال (Getty)

رؤية

هل سيرتفع الدولار؟

جواد العناني

منذ أعوام، ونحن نسمع، من المحللين في الأسواق المالية وأسواق سندات الخزينة، أن سعر صرف الدولار مهدّد بشبح الهبوط، خصوصا حيال اليورو، وإلى حد ما حيال الين الياباني، واليوان الصيني. وقد تصحّ هذه التقديرات في المدى القصير، ولكنها قد تخيب في المدى الأطول.

ويبني المحللون توقعاتهم بالنسبة للدولار على عدد من العوامل، أهمها مقدار الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة (أو اليورو / دولار). ومن الواضح أنه كلما زادت هذه الكمية هبط سعر صرف الدولار.

والعنصر الثاني بالطبع هو زيادة العجز في الميزان الأساسي (ميزان السلع والخدمات) للولايات المتحدة حيال بقية العالم. وزيادة العجز هنا تعني تصدير مزيد من الدولارات إلى الخارج. أما العنصر الثالث فهو قرارات الخزينة الأميركية حيال أسعار الفوائد على سندات الخزينة الأميركية من ناحية، وردة فعل المستثمرين في هذه السندات وتوقعهم للعوائد عليها من ناحية أخرى. وإذا شعرت الخزانة الأميركية أن سعر الفائدة على الدولار يجب أن ينخفض، فإنها تخفّض سعر الفائدة على السندات والأذونات، ما يرفع من أسعارها. وتفعل الخزينة ذلك إذا شعرت أن المستثمرين يفضلون العائد في المدى القصير، ولو كان صغيراً، على المخاطرة في شراء سندات طويلة الأمد، وإن ارتفع سعر الفائدة عليها.

ويسمي الاقتصاديون حدوث تطور كهذا في سوق السندات «منحنى العائد المقلوب»، لأن المساهمين سيُقبِلون على شراء سندات قصيرة الأجل، بدلاً من طويلة الأجل. وهكذا يحققون أرباحاً رأسمالية متزايدة في المدى القصير، على حساب المردود على السندات طويلة الأجل والأكثر خطورة.

ومن المعروف أن سعر الدولار يتأثر بأسعار المعادن الثمينة، فارتفاع سعر الذهب أو الفضة أو البلاتين يرتبط عادة بهبوط في سعر صرف الدولار. وينطبق التحليل نفسه، إلى حد كبير، وليس دائماً، على أسعار النفط.

ويجري حالياً نقاش داخل الكونغرس الأميركي حول مشروع قانون الدعم الاقتصادي الذي وعد الرئيس جو بايدن الناخبين به في أثناء حملته للفوز بالرئاسة الأميركية. وله مع الحزب الجمهوري خلافاتٌ على حجم الدعم، وأسلوب توزيعه. وبالطبع، فإن كلا الحزبين يسعى إلى دفع «قرص النار» نحو قاعدته التي صوّتت له، حتى يضمن مزيداً من التأييد في انتخابات منتصف الفترة المقبلة، والتي ستجري في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2022، حيث يسعى الحزب الديمقراطي إلى تعزيز أغلبيته الضئيلة، ويبذل الحزب الجمهوري كل ما لديه لاستعادتها.

ويبلغ حجم فاتورة الدعم التي تَقدَّم بها الرئيس بايدن حوالي تريليونين من الدولارات، وهو مبلغ كبير، بالإضافة إلى مبالغ الدعم التي تقرّرت أيام الرئيس السابق، دونالد ترامب، بمقادير تجاوزت ثلاثة تريليونات دولار. وسوف تُوفّر هذه الدولارات عن طريق الاقتراض، أو عن طريق إصدار ما يُسمى أحياناً «Fiat money»، أو طباعة نقود ورقية من دون رصيد.

وحيث إن هناك جوعا في العالم لحيازة الدولارات والاحتفاظ بها في زمن التراجع الاقتصادي وكورونا، فإن سرعة دوران الدولار في الأسواق العالمية أبطأ من اللازم، بسبب تفضيل الناس في معظم الدول النقد أو «الكاش» في زمن الأزمات. ولهذا، فإن المعروض من الدولار عملياً من أجل التداول يقل بمقادير كبيرة عن كميات الدولار المتاحة والمكتنزة في المنازل والمصارف، وفي الاستثمارات شبه النقدية.

وإذا عاد الاقتصاد الدولي إلى التعافي، وبدأت اقتصادات العالم تتجاوب مع تلاشي خطر كورونا وقيوده وحَجْره، فإن إنفاق الدولار سوف يبدأ، وسنرى الأسواق تعجّ به، وسوف تزداد كميات الدولار المتاحة للتبادل بسرعة ربما أكبر من سرعة توفير السلع والخدمات. وسوف تؤدّي هذه الفجوة بالطبع إلى رفع أسعار الذهب، والنفط والسلع الأساسية كالغاز والدواء، وخدمات السفر وغيرها، ما يؤدي بدوره إلى هبوط سعر صرف الدولار، وزيادة رغبة المحتفظين به والمكتنزين له في التخلص منه قبل هبوطه بنسبة أكبر. وهذا التنافس بين المكتنزين هو الوسيلة الأكثر فعالية في تخفيض سعر صرف الدولار.

ولكن الإشكالية المحيرة الآن هي سبب ارتفاع الجنيه الاسترليني مقابل الدولار. وقد تصاعدت تنبؤات كبار البنوك العالمية بأن سعر صرف الجنيه سوف يهتزّ مقابل عملات اليورو والفرنك السويسري والين الياباني. والسبب هو أثر انتشار عدوى كورونا وتحوّراتها على أعداد الإصابات والوفيات المتزايدة في المملكة المتحدة. وقد دخلت البلد في حالة إغلاق شديدة ستبقى سارية حتى الثامن من الشهر المقبل (مارس/آذار) حين يُبْدأ بفتح المدارس، ومن بعدها سيستمر تخفيف الحظر على باقي القطاعات إلى منتصف شهر مايو/أيار. ولكن بسبب التشدّد في الحظر، قد تشهد المملكة المتحدة نشاطاً مبكراً، وتعاوناً أكبر مع الولايات المتحدة، ما قد يحسّن سعر صرفها أكثر.

عالم أسعار الصرف بات أكثر تعقيداً من أن يبقى معلقاً بعملة واحدة، مهما كانت قوتها. والدول الاقتصادية الصاعدة والراغبة في منافسة الولايات المتحدة على القمة سوف تبدأ بالضغط من أجل الوصول إلى نظام عالمي نقدي، يحقق استقراراً أكثر لأسواق الصرف والنقد والبورصات العالمية.

بعد أحداث عام 2008 والانتكاسة الاقتصادية العالمية آنذاك، نادت دراستان من داخل منظمة الأمم المتحدة بالعودة إلى نظام سلة العملات. صدرت الأولى عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والثانية عن مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ولكن إدارة الرئيس باراك أوباما غضبت وأوقفت متابعة تلك الدراسات.

تسير الأمور الآن باتجاهٍ مخالف لما تشتهيه سفن الولايات المتحدة، فالصين التي وصلت إلى الصدارة تريد لعملتها أن تكون دولية. وكذلك الأوروبيون، على الرغم من خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. والتفاهم الروسي الصيني ثنائياً وداخل مجموعة بريكس (BRICS)، المكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، تريد أن يكون لها ترتيباتها في الوضع خارج إطار الدولار.

ستشهد الأيام المقبلة صراعاً على العملات الإلكترونية، وعلى الوسائل لتسوية المدفوعات والمقبوضات، وعلى نظامٍ تتحدّد بموجبه أسعار صرف العملات.